Globethics Repository

Globethics

2003 #### ###### ####### ####### #####

This page was generated automatically upon download from the Globethics Repository. More information on Globethics see https://www.globethics.net. Data and content policy of Globethics Repository see https://repository.globethics.net/pages/policy.

Item Type	Preprint
Authors	Eigen, Peter
Publisher	Transparency International
Rights	With permission of the license/copyright holder
Download date	2026-11-05 14:42:33
Link to Item	http://hdl.handle.net/20.500.12424/177356

تقديم التقرير العالمي للفساد لعام 2003
بيتر آيغن، رئيس منظمة الشفافية الدولية

يبحث المفسدون دائماً عن امكنة للاختباء، وهذا ما تتضمنه رسالة التقرير العالمي للفساد لعام 2003، وبمساعدة التكنولوجيا الضرورية للحصول الفوري والدقيق على المعلومات، فان وسائل الاعلام وعامة الشعب يقومون بمحاسبة رجال الاعمال والسياسة.

وللمساعدة في تأمين تدفق المعلومات، تقوم منظمات قومية تابعة للجنة الشفافية الدولية بحملات تدعو الى حرية الإطّلاع على المعلومات في المانيا ولبنان والمكسيك وباناما ودول كثيرة اخرى. وتحت اشراف هذه المنظمات ومنظمات اخرى من المجتمع المدني، بالاضافة الى جمهور اوسع من عامة الشعب، تتخذ الحكومات خطوات لدعم قضية الشفافية. فمن التشيلي والبرازيل الى كوريا الجنوبية والهند، فإن نشر المعلومات الحكومية العامة يتضمن استخداماً اوسع للانترنت للإطّلاع على المعلومات العامة وفسح المجال امام عمليات المزايدة في المناقصات العامة والخصخصة.

لكن حرية الإطّلاع على المعلومات لا تكفي، فمهما كان تقديم المعلومات يتم بشكل دقيق ومحترف، فان الفساد سيستمر في النمو والتزايد من دون توخي الحذر من قبل وسائل الاعلام والمجتمع المدني ومن دون التحريات الجريئة التي يقوم بها رجال الصحافة والكاشفين عن اعمال الفساد بشكل خاص.

ان وجود الداعين الى الشفافية ومؤيديها حيوي في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ان القسم الذي يتناول التقارير الاقليمية في هذا الكتاب يبدأ بمقالات نقدية من اوروبا الغربية واميركا الشمالية، حيث إن فضيحة شركة "انرون" صدمت قطاع الشركات العالمية واضرّت كثيراً بمصداقية العمل. فالفضائح التي تبعت فضيحة شركة "انرون" زادت في إدراك عمليات التواطؤ التي تتم بين مدققي الحسابات ومستشاري الضرائب والمحامين واصحاب المصارف ومديريها مع عملائهم في الشركات، بالعمل على تغيير ارقام الحسابات من اجل منفعة قصيرة الأمد لمديري هذه الشركات، خائنين بذلك الثقة التي اولاهم اياها المساهمون والموظفون والشعب بشكل عام.

الى حد ما، يمكن التصدي لهذا العمل غير الأخلاقي من قبل مبادرات دولية كتلك التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والانمائي في أثناء مؤتمر مكافحة رشوة المسؤولين الاجانب المنعقد عام 1997. بينما تركز المنظمة بشكل رئيسي على تجريم المسؤولين الاجانب المتهمين بالرشوة، يعالج المؤتمر والعاملون في المنظمة موضوع الحسابات والتدقيق ومراقبة الشركات منذ عدة سنين. لقد حثت اللجنة الدولية للشفافية المنظمة المذكورة للضغط على الدول الاعضاء المشاركة فيها لتحسين العمل في هذه الحقول، وحتى الآن لم يبرز المؤتمر اثراً كافياً، اذ لم يتم التدقيق تحت اشراف المؤتمر الاّ في حالات قليلة، كما انه ليس هناك نية فعلية لمكافحة الرشوة لدى رجال السياسة في معظم الدول الاعضاء. بالاضافة الى ذلك، فان جهاز المراقبة التابع للمنظمة والذي صمم للتأكد من التنفيذ الفعلي والفرض بالقوة من قبل الدول الأعضاء، هذا الجهاز يفتقر كثيراً الى الوسائل وهو متخلف عن برنامج العمل. سيفشل المؤتمر اذا لم تضغط منظمة التعاون الاقتصادي والانمائي على الحكومات لكي تقاضي حالات الرشوة الاجنبية.

منع الفساد وتدعيم السلطة القضائية

التقرير العالمي للفساد ليس وحده الذي ينبه الى الفضائح الحديثة المتعلقة بشركات "انرون" و"وورلد كوم" وغيرهما من الشركات العامة في الولايات المتحدة، فهو يطالب بتقارير اكثر فعالية وبآلية مراقبة تمنع تكرار مثل هذه الاعمال. هذه القضايا تتمحور حول تعهدات في القطاع الخاص تحت مراقبة اجهزة خارجية. هذه الاجهزة كانت تعاني تضارباً في المصالح والوظائف بين المدققين والمستشارين.

بعض هذه المجموعات الصناعية والمؤسسات المالية والعاملة في قطاع الخدمات لها تأثير بارز اكثر مما تتمتع به غيرها من المؤسسات في بلدان اخرى. ولكن الذي ظهر في القطاع الخاص قد يظهر يوماً ما في القطاع العام بالنسبة الى مسؤولية الدولة تجاه الشعب.

الشفافية عند الحكومة تعتمد على مراقبة البرلمان للحكومة، اذ ان البرلمان اساس الديمقراطية المدعومة بأموال الشعب.

ولكن غالباً ما يكون هناك عدم توازن بين امتيازات الهيئة التنفيذية، بالنسبة للنفقات العامة والموازنة، مثلاً، مدى دقة الارقام المتعلقة بالعجز في الموازنة وميزان المدفوعات وحسابات الفائدة المتصاعدة والاستثمار خارج الموازنة للودائع المصرفية التابعة للمتقاعدين او لمال الاحتياط، لكي تتمكن الدولة من الانفاق في مجالات مهمة مثل الصحة العامة؟

في السنوات الاخيرة اتسم حجم الفساد العالمي بما يقوم به مسؤولون رسميون من خداع في تحويل الاموال في القطاعين العام والخاص. ومن الممكن منع الفساد بواسطة شفافية اكبر في المحاسبة وآليات الرقابة خاصة في حالات التدخل الدولي ان كان بالنسبة للمساعدات او الاعانات في حالات الكوارث. كذلك في العلاقات بين المؤسسات الكبيرة والدول بالنسبة للعقود المتعلقة باستثمار المرافق الطبيعية.

يجب رسم خطة واضحة ومعلنة لمكافحة التبادل المالي الغير شرعي. هذه الخطة يجب ان تدعم القضاء بوصفه سلاحاً لا يستغنى عنه. انه لمن المفارقات ان تشكل موازنة القضاء نسبة ضئيلة من النفقات العامة. في اوروبا مثلا، فإن 1 – 2 في المئة من الموازنة يخصص للقضاء وتحديدا في اسبانيا، فرنسا وألمانيا.

ففي هذا المناخ العالمي، من المناسب اعادة النظر بشأن توزيع الموارد لانه من دون نظام قضائي فعال وقوي لن تفلح اي تحقيقات رئيسية تذكر.

وعندما يكون النظام القضائي مثقلاً بالاعباء وليس لديه امكانات، ويواجه جرائم دولية منظمة، فلا شك ان الجرائم ستكون محصنة.

فبدون بذل الجهود لتحديث مؤسساتنا القانونية لن تتحقق اية اتفاقيات دولية وستبقى الديمقراطية مهددة لعدم تمكننا من ملاحقة الفساد والاعمال الاجرامية الاخرى.

ايفا جولي

إن الاصلاح التشريعي ليس الوسيلة الوحيدة لتعزيز الشفافية، داخل قطاع الشركات، هناك رؤساء للاعمال مصممون على مكافحة الفساد. فان مؤشر دفع الرشوة لعام 2002 يبين ان شركات من الدول الصناعية الرئيسية لا تتعامل بالرشوة بذات النسبة التي كانت تتعامل بها عام 1999.
غير ان شركات في بريطانيا والولايات المتحدة شذت عن هذه القاعدة، مع العلم ان الكثير من الشركات تدرك ان منع الرشوة يؤدي الى نتيجة اقتصادية جيدة. فالدراسة التي اجرتها محطات المناخ الاجتماعي في اواخر عام 2001 دلت على ان المتعهدين في الفليبين كانوا مستعدين لدفع 2 في المئة من مداخيل شركاتهم الصافية لتمويل برامج مكافحة الفساد. بحسب تقديرهم للامور وجدوا ان منع الفساد من شأنه ان يزيد المدخول الصافي بنسبة 5 في المئة ويوفر 10 في المئة على العقود.

على الصعيد القومي هناك تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد. وقد وردت اخبار مشجعة من عدد كبير من مرشحي الاتحاد الاوروبي في وسط وشرق اوروبا حيث بالاضافة الى الضغوطات الصادرة عن الممثلين الدوليين، فالارادة السياسية والجهد الذي يبذله المجتمع المدني قد عززا الشفافية والحكم الجيد. بيد ان التقدم بطيء لكي يعطي صورة عكسية للأذى الذي خلفه الفساد على السمعة الشخصية الشعبية والتجارية. ففي جميع انحاء العالم فقد الشعب ثقته بالسياسيين.
اما الثقة في الاحزاب السياسية ادنى مما هي في اية مؤسسة حكومية اخرى، معلومات جديدة من "بارومیتر" اوروبا الجديد، والموجودة في قسم المعلومات والابحاث من هذا التقرير، تفيد انه في وسط وشرق اوروبا بشكل عام، هناك فقط واحد من كل ثمانية اشخاص يثق بالاحزاب السياسية، وواحد فقط من كل سبعة اشخاص يثق باعضاء البرلمان.
وبينما هناك مجال كبير لتحسين الاوضاع، فقد شهدت الاشهر الاثني عشر المنصرمة تقدماً ملحوظاً في مكافحة تبييض الاموال واعادة المسروقات. فان احداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر نبهت حكومة الولايات المتحدة وغيرها من حكومات الدول الاخرى الى مدى الاذى الذي تسببه عمليات تبييض الاموال، فدعت اللجنة المسؤولة عن تدبير الموارد المالية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والانمائي لأن تحكم قبضتها على قضية تبييض الاموال. لقد تزايد التعاون الدولي بين القضاء والشرطة. في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2001، تبنّى الاتحاد الاوروبي القيام بتوجيهات جديدة متعلقة بتبييض الاموال تلزم الدول الاعضاء بمكافحة تلك العمليات والجنايات الخطيرة بما في ذلك الفساد.
التقرير العالمي للفساد لعام 2003 يظهر ايضاً اتجاها ايجابياً لدى الوكالات المانحة. فبينما ظهرت الجهود التي بذلتها لمكافحة الفساد في تقرير عام 2001، اخذت المنظمات، خلال السنة الماضية، تطالب بالحاح الالتزام بسياسات واجراءات لمكافحة الفساد. وهذا الاقتراح يتوافق مع كشف حسابات الحكومة امام آلية تدقيق مستقلة. يجب على المانحين الالحاح على ان للمجتمع المدني الحق في الاضطلاع على المعلومات لمراقبة الانفاق. كما يجب

ان يتأكد المانحون من ان الدعم يصل فعلياً الى المتلقين المخصص لهم، سواء كانوا افراداً او اصحاب مؤسسات ومشاريع تشمل بناء مدارس ومستشفيات.

بما ان منظمات المجتمع المدني بدأت بتنظيم نفسها بشكل اكثر فعالية، خاصة في عدة بلدان في القارة الافريقية، فهي تساهم ايضاً في قضية منع الفساد. وتقوم الفروع المحلية للجنة الشفافية الدولية بحملة عنيفة لاعادة المدخرات المسلوبة التي سرقها الدكتاتوريون السابقون والتي اودعوها على شكل حسابات خاصة في بنوك لندن وزوريخ ونيويورك والليشتنشتاين. واخيراً استرجع النيجيريون اموالاً بقيمة 1,2 بليون دولار كان قد سرقها الديكتاتور ساني اباشا مع ان هذا الامر استدعى اسقاط التهمة بالسرقة وتبييض الاموال عن ابن اباشا وأحد معاونيه.

ضبط الفساد

يجب ان يلعب تنفيذ القانون دوراً حيوياً من اجل تأمين حماية حقوق الانسان الاساسية في المجتمع الديمقراطي. فالفساد يمكنه ان يضعف من القدرة على فرض القانون ومن اتمام رسالته، كما انه يعيق بالتالي عمل المجتمع العادل والفعال.

ويحصل هذا الامر خاصة عندما يؤثر الفساد على عملية تنفيذ القانون بحد ذاتها. فالشرطي الذي ينفذ القانون وهو منغمس في الفساد يعرقل مجرى العدالة، وهو بالتالي يعرقل تنفيذ القانون في كفاحه ضد الجريمة بشكل عام. وهذا بدوره يضعف ثقة الشعب بحكومته.

المتورطون في الاجرام المنظم لديهم دافع واحد ألا وهو الربح. مبالغ كبيرة من المال تأتي عن طريق تهريب الاسلحة والتجارة الغير مشروعة بالانسان (الرقيق) وبالمخدرات والجرائم المالية.

يتم تبييض هذه الاموال لكي تبدو حسب النظام المالي وكأنها نتاج اعمال شرعية. في اغلب الاحيان يسهل الفساد القيام بهذه الجرائم. فستستثمر الكثير من الاموال والجهود لايجاد الحلقة الضعيفة او الشخص الذي يمكن اقناعه او اجباره على التعاون. من بين المستهدفين اصحاب المصارف، والمحامون والحكام والقضاة والسياسيون والمسؤولون عن جوازات السفر والمسؤولون في السفارات والعاملون على تنفيذ القانون مثل رجال الجمارك والشرطة. غالباً، السلعة المستهدفة هي المعلومات، فالكشف عنها يعرض اعمال الشرطة للخطر.

بوصفي الامين العام للانتربول، المنظمة العالمية الوحيدة للشرطة، فانا ملتزم بتحقيق تفوق في مجال الاتصالات واستخدام معلومات الشرطة. وقد أعطيت الاولوية لانشطة تبادل المعلومات مثل التوقيت المناسب لتبادل المعلومات البوليسية الهامة لمكافحة عدد كبير من الجرائم الخطيرة بما في ذلك الفساد.

مازال المجتمع الدولي يعاني ولم يستفق من صدمة احداث 11 ايلول/سبتمبر. والوكالات المسؤولة عن فرض النظام بالقوة ضاعفت جهودها لتقييم بنيتها وانظمتها لعلاج الضعف الذي يطيح بجهدها في مكافحة الارهاب ومنعه. وانه لامر متوقع ان تقوم بعض الاعمال التخريبية بمساعدة بعض رجال الشرطة الفاسدين.

جزء من الحل لتنفيذ القانون هو التأكد من ان الاجهزة المسؤولة عن سلامة الاراضي القومية والدولية تحتل المكان المناسب. وحيث توجد هذه الاجهزة يجب ان نظل محترسين من اجل تحسين ادائها لمواجهة التطورات الجديدة. وهدف هذه الاجهزة تحديد اماكن تواجد الفساد ومنع المفسدين الذين لديهم استعداد لذلك من التزايد، والأهم من ذلك جعلهم يشعرون بالخوف من القاء القبض عليهم ومن فضحهم.

لقد طور الانتربول، من خلال مجموعة الخبراء بالفساد، نظاماً متكاملاً لتنفيذ القانون. وفي الجمعية العمومية في الكاميرون في تشرين الاول/اوكتوبر عام 2002، دعيت 169 دولة من الدول الاعضاء في الانتربول لتبني مقاييس عالمية شاملة لمكافحة الفساد في مرافق الشرطة وفرقها. هذه المقاييس وان لم تكن ملزمة قانونياً فهي ضرورية لمنظمة مهمتها الاساسية تبادل معلومات الشرطة الحساسة والخطرة. وتطبيق هذه المقاييس التي تبنتها اغلبية الدول الاعضاء في الانتربول ستخضع للمراقبة، وسندعم عملية التطبيق من خلال تقديم برامج تدريب ومدربين.

أبقى ملتزماً بالتأكيد، على ان الانتربول يساعد اعضاءه بهذه الطريقة لتوفير اداء خدماتي فعال مبني على اسس من القيم الاخلاقية الجيدة المستقاة من تكامل مهني رفيع.

فالتركيز على تبادل المعلومات الفعال وبذل الجهد لتقوية دور الشرطة ضمن الاجهزة المتكاملة هما عاملان اساسيان لتدعيم القضية المشتركة ضد الفساد.

رون نوبل

وعلى هذه الجبهة، حصل تقدم ايضاً في اميركا الجنوبية. ففي البيرو بذلت حكومة أليخندرو توليدو جهداً كبيراً لتصحيح الاخطاء التي ارتكبت في عهد فيوجيمورو. فمثلاً، جمدت حسابات تقدر بـ225 مليون دولار اميركي تعود الى رئيس استخبارات فيوجيمورو ويدعى فلاديميرو مونتيسينوس، كما جمدت حسابات مالية لآخرين متورطين في الفساد في جميع انحاء العالم.

ان الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لمكافحة الفساد يدعمها محققون صحافيون. ففي تشرين الاول/اكتوبر من عام 2001، منحت لجنة جوائز الشفافية الدولية للسلامة اربعة افراد قضوا في سبيل القضاء على الفساد، ثلاثة منهم كانوا صحافيين وهم: كارلوس البرتو كاردوسو، محقق صحافي في الموزامبيق، وقد اغتيل في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000 بينما كان يحقق في اكبر عملية تزوير مصرفية في تاريخ البلاد. اما جورج جونغادز وهو صحافي من اوكرانيا، فقد سلط الضوء على فساد الحكومة في برنامجه على شبكة الانترنت الاخبارية. وبعد ذلك تم قتله بشكل وحشي اذ قطع رأسه واحرق جسده بالاسيد في خريف عام 2000. وبالنسبة الى نوربرت زونغو، وهو محقق صحافي من بوركينا فاسو ورئيس تحرير الجريدة الاسبوعية "الاندبندنت" فقتل عام 1998، وبقيت قضيته دون حل. في عام 2001 توفي واحد من الصحافيين الاربعة الذين تعرّضوا لمحاولات الاغتيال وهم يحققون في اعمال الفساد، ولم تتوقف اعمال القتل حتى اليوم.

ولا يجب ان يسهى عن بالنا انه في كثير من الحالات، تهمل وسائل الاعلام دورها كرقيب، وعوضاً عن ذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقادة والزعماء السياسيين، وفي هذا السياق، لا تعمل وسائل الاعلام على الكشف عن الفساد. وبالفعل، لقد اظهرت دراسة قام بها البنك الدولي ان وسائل الاعلام

التي تملكها الدولة لا تكشف عن الفساد مثلما تفعل وسائل اعلام القطاع الخاص. في الشرق الاوسط يملك الوزراء عدداً من محطات التلفزة فلا تذاع اخبار عن تضارب المصالح في ما بينهم. اما الصحافيون في المنطقة لازالوا يعانون من السجن لانتقادهم القادة السياسيين. فمعظم الهيئات التشريعية عليها ان تضع مسودة عمل وتطبق حرية تناول قوانين المعلومات.

الضغط السياسي والعلاقات الغير ملائمة مع الشخصيات الرسمية ليسا العاملين الوحيدين اللذين يعطلان وجود مقاييس صحافية عالية. في كثير من البلدان التركيز على الملكية الخاصة يهدد بشكل متزايد الدور الحيوي لوسائل الاعلام في معركتها ضد الفساد. فقضيتا تضارب المصالح والتركيز على وسائل الاعلام احرزتا ارتياحاً مشوباً بالحذر في ايطاليا حيث رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني يسيطر على معظم محطات التلفزة الخاصة بالاضافة الى شبكة التلفزة الرسمية. وسبق له ان تعهد بحل قضية التضارب بين دوره السياسي ومصالح وسائل الاعلام خلال المئة يوم الاولى من توليه السلطة، ولكن حتى منتصف سنة 2002 لم يحترم وعده. وبما انها احدى الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، فقد أعطت ايطاليا مثالاً حياً ومرعباً للمرشحين الذين تبوؤا مناصب في الاتحاد الاوروبي والذين تخلصوا، ومؤخراً فقط، من قبضة الرقابة الستالينية.

المجتمع المدني والمؤسسات الدولية يحاربان الفساد على عدة جبهات. فالفساد الذي يستمر بتدمير الثقة بالمؤسسات العامة والخاصة هو مشكلة منظمة. وسائل محاربة الفساد يجب ان تكون شاملة ومنظمة. يجب استخدام قوانين وانظمة ضد سوء استخدام السلطة. واعادة الثقة بالمؤسسات العامة والخاصة يتطلب الافساح بالمجال للحصول على المعلومات والتقدم في مجال الشفافية التي ربما تكون السلاح الأمضى ضد الفساد. وبالاصرار على حيازة المعلومات وعلى شفافية اكثر في جميع الدوائر الاجتماعية، من الدوائر المحلية الى الدوائر الحكومية الداخلية، بامكان المجتمع المدني ورجال الاعمال والحكومة الأمل في التمكن من احباط اعمال الفساد من بدايتها وكشفها والتأكد من ان المفسدين سوف يهربون بحثاً عن امكنة يختبئون فيها.